الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣ - ٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات
المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن

تقرير كابو فيردي عن الإحصاءات المتعلّقة بالحوكمة والسلام والأمن

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية هذا التقرير عن الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن الذي أعدته كابو فيردي بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم التقرير لمحة عامة عما اضطلع به من مبادرات فيما يخص الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة منذ عام ٢٠٠٠. ويصف كيف أدّى الاهتمام بمسألة الحوكمة إلى إدراج الهدف ١٦ في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير اقتراحا بإنشاء فريق جديد من أفرقة المدن، هو فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، للبحث في وضع الإطار المفاهيمي والمنهجية والأدوات اللازمة لإنتاج هذه الإحصاءات بهدف دعم الجهود الرامية إلى وضع توصيات دولية عن الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة. واللجنة مدعوة إلى إبداء رأيها في الاقتراح الداعي إلى إنشاء الفريق المذكور وفي اختصاصاته المقترحة.

* E/CN.3/2015/1.

14-66818 (A) 140115 140115

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير كابو فيردي عن الإحصاءات المتعلّقة بالحوكمة والسلام والأمن

أولا - مقدمة

السجل التاريخي للإحصاءات المتعلقة بالحوكمة: من إعلان الأمم المتحدة للألفية إلى اقتراح إنشاء فريق جديد من أفرقة المدن

١ - على الرغم من أن الحوكمة تتجلى بصورة بارزة في قيم ومبادئ إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)[(١)] فإنها لم تدرج في إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية نظرا لعدم وجود توافق في الآراء في ذلك الوقت بشأن كيفية تحديدها وقياسها وبشأن من سيقوم بذلك. وفي أعقاب مؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية الذي عقد في مونترو، سويسرا، في الفترة من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بشأن الإحصاءات والتنمية وحقوق الإنسان[(٢)] أفاد أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية في تقريرهم (E/CN.3/2002/26، الفقرة ٦٥) أنه لن يكون وضع مؤشرات إحصائية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد بالعملية السهلة وسيستغرق وقتا طويلا. وأوصوا اللجنة بأن تنشئ آلية (لربما فريق من أفرقة المدن يضم المتخصصين في الإحصاء وغيرهم بما في ذلك المسؤولون عن السياسات العامة) لوضع مؤشرات إحصائية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وأيا تكن الآلية المنشأة، فإنه ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار المبادرات القائمة في هذا الميدان.

٢ - وريثما يولى اهتمام من هذا القبيل للتحدي الذي يطرحه القياس، أبقت الأمم المتحدة على مسألة الحوكمة بصورة ثابتة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، سلمت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ”الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ (قرار الجمعية العامة ٦٥/١) المعتمدة في عام ٢٠١٠، بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

---

(١) جرى تغطية قياس الحوكمة قبل عام ٢٠٠٠ بشكل جيد في دراسة سابقة لألكسندرا وايلد ”دمقرطة تقييمات الحوكمة“، نشرت في مؤلف غوران هايدن وجون صمويل (الناشران) ”جعل الدولة مستجيبة: الخبرات في مجال تقييمات الحوكمة الديمقراطية“ (Making the State Responsive: Experience with Democratic Governance Assessments) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

(٢) انظر: http://www.portal-stat.admin.ch/iaos2000.

٣ - ورافقت تلك التطورات في سياسة الأمم المتحدة ودعمتها منذ عام ٢٠٠٠ مبادرات دولية قام بها على نطاق واسع من أجل تحديد وقياس الحوكمة ومكوناتها أو العناصر المرتبطة بها، بما في ذلك مشاركة المواطنين والشفافية والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، عدد من الهيئات، تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣] ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[٤]، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[٥]، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)[٦]، والبنك الدولي[٧]، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٨]، والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن

(٣) توجد، على سبيل المثال، ورقة مناقشة بشأن قياس الديمقراطية والحوكمة الديمقراطية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أوسلو: ٢٠١٢) في بوابته لتقييم الحوكمة (http://www.gaportal.org)، بالإضافة إلى كم هائل من المعلومات عن تقييمات الحوكمة بوجه عام وعن العديد من تقييمات الحوكمة الوطنية في العالم بأسره التي قدم لها الدعم مركز أوسلو للحوكمة عن طريق برنامجه العالمي بشأن تقييمات الحوكمة الديمقراطية.

(٤) نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من المنشورات ذات الصلة منها S. Harrendorf, M. Heiskanen and S. Malby, eds., *International Statistics on Crime and Justice* HEUNI Publication Series, No. 64 (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2010).

(٥) نشرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤشراتها الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ (نيويورك وجنيف: ٢٠١٢).

(٦) قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وإطار الرصد ذو الصلة الذي يشمل مسائل تتعلق بالحوكمة والسلام والأمن؛ وتقارير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن التي تتضمن مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتنسيق الإبلاغ عن هذه المؤشرات (انظر الوثيقتين S/2010/498 و S/2014/693).

(٧) انظر: مؤشرات الحوكمة على صعيد العالم لمعهد البنك الدولي التي يمكن الاطلاع عليها على العنوان الإلكتروني التالي: www.govindicators.org.

(٨) كانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنشر مؤشرات تغطي كامل ''سلسلة الإنتاج'' المتعلقة بالأنشطة الحكومية منذ عام ٢٠٠٩، مع المنشور الذي يصدر كل سنتين بعنوان ''الحكومة في لمحة''. ويشمل أيضا تقرير منظمة التعاون والتنمية كيف هي الحياة؟ (How's life?)، الإصدار الأول في عام ٢٠١١، ''المشاركة المدنية والحوكمة'' من بين ١١ بعدا من أبعاد رفاه الناس، ويعتمد على مجموعة صغيرة من المؤشرات لقياس أداء البلدان في هذا المجال. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، ناقش وزراء منظمة التعاون والتنمية أهمية استعادة المواطنين الثقة في المؤسسات العامة، وطلبوا من منظمة التعاون والتنمية وضع ''استراتيجية الثقة'' مع التركيز على كل من القياس والسياسات. وشملت أيضا سلسلة المنتديات العالمية للمنظمة المتعلقة بالإحصاءات والمعارف والسياسات دورات بشأن قياس الحوكمة.

الحادي والعشرين[٩] والاتحاد الأفريقي[١٠]، ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة المشاركة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة[١١]. وتولت أيضا مؤسسات ممولة تمويلا خاصا[١٢] وأوساط أكاديمية[١٣]، من قبيل اتحادات البحوث المتعددة الأقطار التي أجرت الدراسات الاستقصائية ''الباروميترية'' الإقليمية[١٤]، وضع وتعهد المؤشرات المتعلقة بالحوكمة ذات التغطية العالمية أو الإقليمية وذات النطاق العام أو القطاعي. وإضافة إلى ذلك، هناك عدد متزايد من الحكومات الوطنية التي تستثمر في وضع نظم وطنية لرصد الحوكمة،

(٩) استضافت الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، مدة خمس سنوات، مشروع ''ميتاغورا'' الذي أطلق عقب مؤتمر مونترو (انظر الحاشية ٢ أعلاه)، والذي سعى إلى اختبار أهداف الحوكمة وحقوق الإنسان والمؤشرات المتعلقة بهما على الصعيد القطري استنادا إلى تسع عمليات قطرية تجريبية. ونشر التقرير النهائي للمشروع بعنوان ''قياس حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية – الخبرات والدروس المستفادة من مشروع ميتاغورا''، كعدد خاص من مجلة التنمية التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المجلد ٩، الرقم ٢ (٢٠٠٨).

(١٠) أطلق الاتحاد الأفريقي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة بعنوان: استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا: الحوكمة والسلام والأمن في عام ٢٠١٢ (انظر: http://austat.org/htmlstat/eventstat_GPS.html). وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشرت المكاتب الإحصائية الوطنية لأوغندا وبوروندي وكابو فيردي ومالي نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الحوكمة والسلام والأمن، ونشر المكتب الوطني للإحصاءات بكينيا إحصاءات إدارية.

(١١) انظر مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، المتاحة على العنوان الإلكتروني: http://www.g7plus.org/new-deal-document/، والمؤشرات المؤقتة المتاحة على العنوان الإلكتروني: http://www.pbsbdialogue.org/documentupload/03%20PSG%20Indicators%20EN.pdf.

(١٢) يرد مثلا مؤشران بارزان ذوا تغطية عالمية ونطاق حوكمة عامة إلى حد كبير في مؤلف Freedom House's *Freedom in the World*، المتاح على العنوان الإلكتروني www.freedomhouse.org/reports#؛ ومؤلف وحدة الاستخبارات الاقتصادية، *Democracy Index 2012: Democracy at a Standstill* (London 2013). وثمة ثلاثة أمثلة عن التغطية على نطاق العالم، ولكن مع تركيز أكثر تحديدا هي: M. Agrast and others., *WJP Rule of Law® Index 2012-2013* (Washington, D.C., World Justice Project, 2102) و Transparency International's Corruption Perceptions Index (see www.transparency.org/cpi2012/results)؛ و World Economic Forum *Global Gender Gap Report 2013* (Geneva, 2013). ومن الأمثلة على التغطية الإقليمية، مع التركيز على الحوكمة في ما يتعلق بالتنمية في أفريقيا، مؤشر إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (انظر www.moibrahimfoundation.org/iiag).

(١٣) انظر على سبيل المثال، Michael Coppedge, "Defining and measuring democracy", Committee on Concepts and Methods Working Paper, No 2 (International Political Science Association, April 2005).

(١٤) أبرز الأمثلة هي الدراسات الاستقصائية الباروميترية الإقليمية للحوكمة والدمقرطة التي أجرتها اتحادات جامعات ووكالات بحوث لا تستهدف الربح، وهي: Afrobarometer (باروميتر أفريقيا) (www.afrobarometer.org)؛ و Latinobarometer، (باروميتر أمريكا اللاتينية) (www.latinobarometro.org/lat.jsp)؛ و Asiabarometer (باروميتر آسيا) (www.asiabarometer.org)؛ و Arab Barometer، (باروميتر البلدان العربية) (www.arabbarometer.org).

مع إنشاء هيئات مكرسة لتنسيق ورصد تنفيذ البرامج أو الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالحكم الرشيد[١٥]. فعلى سبيل المثال، توجد حاليا برامج عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في عدد متزايد من البلدان، تقترن في كثير من الأحيان بمجموعات من المؤشرات لرصد التنفيذ[١٦]. وبالمثل، توضع بصورة متزايدة برامج عمل وطنية على الصعيد الإقليمي، وتطلب المنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي[١٧] ومجلس الاتحاد الأوروبي[١٨]، إلى الدول الأعضاء فيها أن تشرع في تقديم تقارير دورية عن البيانات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن. وتضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية بشكل متزايد أيضا بمسؤوليات جديدة في هذا المجال، بهدف تعزيز ''السيادة على البيانات'' في هذا المجال التطويري البالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، تعاونت وحدة البحوث المشتركة التي تجمع محاضرين من جامعة باريس – دوفين وباحثين من معهد البحوث من أجل التنمية (DIAL/IRD) مع المكاتب الإحصائية الوطنية في عدة بلدان، منها بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن منطقة الأنديز بأمريكا الجنوبية، من أجل إعداد استبيان مشترك بشأن الحوكمة وحقوق الإنسان والمشاركة.

٤ - وتلقت هذه الجهود تحفيزا قويا من اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (لجنة ساركوزي)[١٩]، التي أوصت بأن تقيس المكاتب الإحصائية الرسمية الصوت السياسي والحوكمة إلى جانب الأبعاد الأخرى للرفاه من خلال وضع مؤشرات قوية وموثوق بها. وفي هذا الصدد، يجري في أفريقيا تنفيذ برنامج على نطاق القارة بقيادة جماعة الخبراء الإحصائيين الوطنيين الأفارقة، بدعم من الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة

---

(١٥) ترد المقالات المتعلقة برصد الحكومات للحوكمة، بما في ذلك الدراسة Hashbat Hulan, "Multi-stakeholder governance assessments in Mongolia and the MDG-9"، في المؤلف المعنون *Making the State Responsive: Experience with Democratic Governance Assessments* (انظر الحاشية ١ أعلاه).

(١٦) للاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان التي لديها خطط عمل وطنية ناجزة، انظر الموقع: peacewomen.org/naps.

(١٧) للاطلاع على رصد منظمة حلف شمال الأطلسي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وما يتصل به من خطط العمل الوطنية انظر العنوان الإلكتروني: http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_112846.htm?selectedLocale=en.

(١٨) للاطلاع على رصد الاتحاد الأوروبي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، انظر العنوان الإلكتروني: http://www.eplo.org/implementation-of-unscr-1325-in-europe.html.

(١٩) Joseph F. Stiglitz, Amartya Sen and Jean-Paul Fitoussi,. "Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress" (2009)، متاح على الموقع الشبكي http:www.stiglitz-sen-fitoussi.fr.

الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي، وقد بدأ البرنامج في إنتاج إحصاءات قطرية منسقة باستخدام وسائل تعتمد على بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية[١٠].

٥ - وتبين أن الأفكار المستمدة من هذه التطورات العديدة مفيدة في تلبية طلبات المستخدمين المنبثقة من التزام الأمم المتحدة ووكالاتها بإدراج الحوكمة والسلام في إطار التنمية الجديد لما بعد عام ٢٠١٥، وهو التاريخ المحدد لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن ذلك الالتزام الأمينُ العام للأمم المتحدة، في تقريره لعام ٢٠١٣، المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (A/68/202)، الذي أشار فيه إلى أن ”الدفاع عن حقوق الإنسان وتحريره من الخوف والفاقة أمران لا ينفصمان؛ وحريٌّ بنا أن نبذل المزيد من أجل العمل استنادا إلى هذه الحقيقة الأساسية“.

٦ - وبناء على ذلك، شكلت مسألة الحوكمة موضوعا من مواضيع المشاورات المواضيعية العالمية بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي اضطلعت بها الأمم المتحدة[٢٠]، وتم النظر في مختلف جوانب الحوكمة، بما في ذلك معايير اختيار الأهداف والمؤشرات[٢١]، في عدة اجتماعات للخبراء نظمتها كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة بشأن الحوكمة وحقوق الإنسان؛ والنزاع والعنف والكوارث؛ والأمن والعدالة؛ وسيادة القانون[٢٢]. وفي الوقت نفسه، طلب الأمين العام مشورة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يرأسه كل من رئيسي إندونيسيا وليبريا ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. واقترح الفريق الرفيع المستوى، في تقريره المعنون

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، “Global thematic consultation on governance and the post-2015 development framework: Consultation report” (New York: 2013).

(٢١) Malcolm Langford, “The art of the impossible: measurement choices in the post-2015 development agenda”, background paper prepared for the expert consultation entitled “Governance and human rights criteria and measurement proposals for a post-2015 development agenda”, New York, 13 and 14 November 2012، متاح على الموقع الشبكي http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/776langford.pdf.

(٢٢) من بين عناوين تقارير الاجتماعات الاستشارية للخبراء “Governance and human rights: Criteria and measurement proposals for a post-2015 development agenda” (New York, 13-14 November 2012)؛ و “An accountability framework for conflict, violence and disaster in the post-2015 development agenda” (Glen Cove, 18-19 June 2013)؛ و “*Accounting for Security and Justice in the Post-2015 Framework*” (Vienna, 2013)؛ و “Global dialogue on rule of law and the post-2015 development agenda” (New York, 26-27 September 2012).

''شراكة عالمية جديدة'' (A/67/890)، أهدافا وغايات للمزيد من المناقشة، بما في ذلك الهدف ١٠ المتعلق بضمان وجود إدارة رشيدة ومؤسسات فعالة والهدف ١١ المتعلق بضمان وجود مجتمعات مستقرّة وسلمية، اللذين يتضمن كل واحد منهما أربع غايات. ونشرت مجموعات أخرى من التوصيات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ هيئات ومؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي إطار المنظمات غير الحكومية وداخل الأوساط الأكاديمية. وكانت توصيات عامة في طبيعتها بينما ركزت أخرى على الحوكمة والسلام والأمن، وتهدف إلى المضي بالمناقشة إلى مستوى المؤشرات. ومن الأمثلة المنشور المشترك لمفوضية حقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعنون ''من سيحاسب؟''؛ وتقرير صدر عام ٢٠١٣ عن منظمة سايفوولد بعنوان ''التصدي للنزاع والعنف من عام ٢٠١٥: رؤية للأهداف والغايات والمؤشرات (٢٠١٣)''؛ وورقة صدرت عن مركز الابتكار في الحوكمة الدولية لباري كارين ونيكول بات – إيمر بعنوان ''الأهداف الإنمائية للألفية وفترة ما بعد عام ٢٠١٥: صنع المستحيل'' (Vancouver: CIGI, 2013).

٧ - ومنذ مطلع عام ٢٠١٤، تحوّل التركيز على احتياجات المستخدمين ليصبح في عهدة الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتألف من ممثلين عن مجموعات البلدان، والذي شكل في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لاقتراح أهداف وغايات تتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحوكمة. واقترح تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أن يكون الهدف ١٦ هو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (انظر A/68/970). ودعمت مداولاتِ الفريق العامل المفتوح باب العضوية مجموعةٌ من التقارير الموجزة، أرفقت بكل واحد منها مذكرة إحصائية أعدت بتنسيق من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وتضمنت المذكرة الإحصائية بشأن منع نشوب النزاعات، وبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع وتعزيز السلام الدائم، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة[٢٣] لمحة عامة عن القدرات الحالية

(٢٣) انظر المذكرة الإحصائية رقم ٢٩ في ''موجز المذكرات الإحصائية المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة''، وهي متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/3647Compendium%20of%20statistical%20notes.pdf.

والاحتياجات المقبلة المتعلقة بإحصاءات الحوكمة مع مراعاة تطورها منذ إيجاد الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ سنة. وتم الاستناد إلى هذه المعلومات في وضع الاقتراح والأنشطة المعروضة أدناه.

ثانيا - الاقتراح

٨ - في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، اقترح المعهد الوطني للإحصاءات في كابو فيردي أن يناقش في الدورة السادسة والأربعين للجنة إنشاء فريق جديد من أفرقة المدن، هو ''فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن''. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى هذا الفريق وبشأن ولايته وأنشطته المقبلة، عُمم مشروع هذا التقرير على المكاتب الإحصائية الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك على المنظمات الدولية ومنظمات البحوث ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات أخرى لها مصلحة في إحصاءات الحوكمة. وتلقى المعهد الوطني أكثر من أربعين مساهمة. وفي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقد في برايا اجتماع استشاري للخبراء بشأن الفريق المقترح إنشاؤه. وقد حضره أكثر من ٣٠ ممثلا عن المكاتب الإحصائية الوطنية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

٩ - وأولا وقبل كل شيء، أكدت هذه المشاورات من جديد وجود اهتمام كبير لدى المكاتب الإحصائية الوطنية بإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن بوصفها مجالا ''جديدا'' هاما للإحصاءات الرسمية، وباعتبارات القياس الخاصة المرتبطة بهذا المجال. وكان توافق مهم آخر للآراء تم التوصل إليه في سياق هذه المداولات ذا طابع مفاهيمي: إذ رأت الغالبية العظمى من الجهات الفاعلة التي تم التشاور معها أن السلام والأمن هما في الواقع بعدان من الأبعاد المكونة للحوكمة، وينبغي بحثهما ضمن الإطار المفاهيمي الواسع للحوكمة. وفي هذا السياق بالتحديد، يشير هذا الاقتراح إلى إنشاء فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة. وأخيرا، أبقي على قرار استبعاد إحصاءات الجريمة من النطاق المواضيعي لفريق برايا، وفقا للاقتراح الذي تقدم به المعهد الوطني للإحصاءات في كابو فيردي في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، من أجل تفادي الازدواجية في الجهود مع العمل الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال[٢٤].

(٢٤) على وجه التحديد، يشمل العمل بشأن إحصاءات الجريمة الذي يقوده المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة خارطة الطريق لتحسين نوعية وتوافر الإحصاءات المتعلقة

١٠ - وتساعد إحصاءات الحوكمة على ضمان وجود علاقة بين الدولة والمواطنين تتسم بالشفافية والمساءلة. كما تساعد في رصد الحوكمة من أجل الحوكمة نفسها، وفي رصد إسهام الحوكمة بمختلف أبعادها في التنمية والتخطيط الإنمائي، بما في ذلك الآليات المخصصة لمشاركة المواطنين الشاملة، وتقديم الخدمات، ومكافحة الفساد. ويمكن أن تساعد إحصاءات الحوكمة في تحديد الفئات أو الفئات الفرعية من السكان الأكثر تأثرا بأوجه الخلل في نظم الحوكمة من أجل وضع سياسات تكون أهدافها محددة بصورة مناسبة. وينبغي إعداد إحصاءات الحوكمة مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، كما هي محددة في الصكوك المتفق عليها عالميا، ويتعين أن تسهم الإحصاءات في إعمال هذه الحقوق. ويمكن لإحصاءات الحوكمة أيضا أن تسهم في منع نشوب النزاعات وإدارة ما يقع منها، عندما تستخدم بوصفها نظما للإنذار المبكر، كما يمكن أن تساعد في بناء السلام، من خلال توفير المعلومات دوريا عن العلاقات بين الدولة والمجتمع، التي هي في صميم السلام المستدام. وأخيرا، تشكل هذه الإحصاءات أداة تمكن البلدان وشركاءها من إقامة علاقات ثقة يمكن التنبؤ بها.

١١ - وتتيح المكاتب الإحصائية الوطنية مزايا نسبية هامة لإعداد الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالحوكمة. إذ تتولى رسميا تنسيق إعداد الإحصاءات الوطنية، وتمتلك خبرة منهجية وافرة للقيام بذلك، وهي الأقدر على ضمان استدامة نظم جمع البيانات الوطنية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الحوكمة منفعة عامة، ثمة فوائد جمة يمكن تحقيقها إذا أنتجت الهيئات العامة إحصاءات بشأن تلك المسائل.

١٢ - وتتمثل ميزة لها صلة بما سبق من مزايا المكاتب الإحصائية الوطنية في أنها تشارك في شبكات جيدة التنظيم، مثل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، واللجان الإحصائية الإقليمية، والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية، والمعهد الإحصائي الدولي. وتكون المكاتب الإحصائية الوطنية، في إطار هذه الشبكات الشاملة، ملتزمة بالمشاركة في صياغة المعايير الإحصائية الدولية وتطبيقها على المستوى الوطني استناداً إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

١٣ - ولذلك، يُقترح أن تُنشئ اللجنة الإحصائية فريقا جديدا من أفرقة المدن، هو فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، للبحث في المسائل المتعلقة بوضع الإطار المفاهيمي والمنهجية

بالجريمة على الصعيدين الوطني والدولي (انظر E/CN.3/2013/11)؛ والتصنيف الدولي للجرائم لأغراض الإحصاءات (انظر E/CN.3/2015/7)؛ ودليل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء (جنيف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا)، وهو متاح على العنوان الإلكتروني التالي: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Manual-on-victim-surveys.html.

والأدوات اللازمة في مجال إحصاءات الحوكمة. وسيسهم فريق برايا في وضع المعايير والأساليب الدولية لتصنيف تلك الإحصاءات، عن طريق استعراض التقدم المحرز وتوسيع نطاقه والاستعانة بالخبرات من مختلف البلدان، بالإضافة إلى القطاعات المعنية بإحصاءات الحوكمة على الصعيد الدولي والأكاديمي والمنظمات غير الربحية.

١٤ - وسيتعامل فريق برايا مع الإحصاءات المتعلقة بالأبعاد الرئيسية للحوكمة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، وسيادة القانون، والخدمات العامة، وثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، والاحتكام إلى القضاء، وتكافؤ فرص الجميع في الحصول على المعلومات، وحقوق الإنسان، والحوكمة المحلية، ومشاركة المواطنين الشاملة والتمثيل في المناصب القيادية، وحرية الجميع في المشاركة في المجتمع المدني، وتصورات المواطنين وتجاربهم فيما يتعلق بالسلامة العامة، واستجابة المؤسسات الأمنية الوطنية بطريقة غير تمييزية، والمشاركة الشاملة في تسوية النزاعات وبناء السلام، والثقة المتبادلة بين الأشخاص، وعدم التمييز، وغيرها من المحددات الأخرى للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لاتساع نطاق العمل الإحصائي للجنة الإحصائية وفرق المدن التابعة لها، سوف يتعاون فريق برايا مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بجوانب محددة من إحصاءات الحوكمة، مثل محاربة الفساد وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والجوانب الجنسانية في الحوكمة.

ثالثا - الأهداف

١٥ - يتمثل الهدف العام لفريق برايا المُقترَح في تشجيع البلدان على إنتاج إحصاءات عن الحوكمة تكون مبنية على منهجيات سليمة ومُوثّقة. وعلى وجه التحديد، سيسعى الفريق إلى تحقيق ما يلي:

(أ) أن يكون بمثابة منتدى للمنظمات الإحصائية الوطنية والدولية، والوكالات الدولية، والأوساط الأكاديمية، وأفرقة البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، لتبادل الخبرات وتطويرها في مجال إحصاءات الحوكمة؛

(ب) واستعراض واقتراح مؤشرات الحوكمة وزيادة تحديدها ومواءمتها، من خلال وضع الأدلة والمبادئ التوجيهية المنهجية؛

(ج) وتقديم المساعدة إلى فريق أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا في اقتراح إطار مؤشرات لقياس ورصد الأهداف والغايات المتصلة بالسلام والحوكمة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتوثيق الممارسات السليمة في

رصد الأهداف والغايات المتصلة بالسلام والحوكمة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي المبادرات العالمية الأخرى؛

(د) وتقييم الطلب على إحصاءات الحوكمة لدى الجهات المستخدمة المحتملة (بما في ذلك مقررو السياسات، والمؤسسات الرقابية مثل البرلمانات، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية لمكافحة الفساد، والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالحوكمة) وإبراز أفضل الممارسات في طريقة استخدامها؛

(هـ) وتقديم المشورة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز العمليات والمعايير فيما يتعلق بنشر إحصاءات الحوكمة.

رابعا - الأنشطة

١٦ - لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه، سوف يركز فريق برايا جهوده، بنهاية العملية، على وضع دليل عن إحصاءات الحوكمة لصالح المكاتب الإحصائية الوطنية، سيغطي الإطار المفاهيمي ومنهجية القياس ونشر إحصاءات الحوكمة، وسيستند إلى مختلف الأدلة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بجوانب محددة من الرصد الإحصائي للحوكمة التي وضعها عدد من أعضاء الفريق. وسيستند الفريق في إعداد هذا الدليل إلى الأنشطة التالية:

(أ) حصر ما هو متاح من الحالات التي عُمد فيها إلى وضع الإطار المفاهيمي للحوكمة وقياسها، في مختلف البلدان والقارات ومؤسسات البحوث ووكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى باستخدام نُهج مختلفة، وإخضاع هذه الحالات للتقييم النقدي وتجميعها؛

(ب) وحصر مدى الطلب على إحصاءات الحوكمة من لدن الجهات المستخدمة، من قبيل مقرري السياسات، والبرلمانيين، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية لمكافحة الفساد، ونظم الأمن الوطني، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والمواطنين، والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالحوكمة؛

(ج) والتشاور مع الخبراء بشأن مختلف الأبعاد المكونة لإحصاءات الحوكمة، فضلا عن التشاور بين المستخدمين والوزارات أو غيرها من الكيانات المسؤولة عن خطة الحوكمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(د) ووضع وثائق للمعلومات الأساسية، تشمل مبادئ توجيهية منهجية وعملية من أجل تحسين جمع وتصنيف إحصاءات الحوكمة على جميع المستويات، بما يكفل تغطية

مسائل التحديد المفاهيمي، ونوعية البيانات، وقابلية المقارنة، والمنهجية، والمصادر الممكنة، وآليات التصنيف والنشر؛

(هـ) ونشر أنشطة الفريق ومنتجاته في إطار البوابات القائمة ذات الصلة.

خامسا - أسلوب العمل

١٧ - يُقترح أن يتولى رئاسةَ الفريقِ المعهدُ الوطني للإحصاءات في كابو فيردي. وسيقوم بتمويل أمانة الفريق ما بين ثلاث إلى خمس مؤسسات، بما فيها المعهد الوطني للإحصاءات في كابو فيردي، وستعمل على دعم أنشطة الفريق، بما في ذلك وضع استراتيجية للاتصالات واستراتيجية لتعبئة الموارد. وستُنشأ كذلك لجنة توجيهية تضطلع بمهام التوجيه الاستراتيجي والتحقق من العمل التقني الذي يُنجزه الفريق.

١٨ - وسيؤدي الفريق عمله من خلال عقد اجتماعات وجها لوجه، مع جلسات تقنية (على الأقل مرة في السنة)؛ وذلك من خلال اجتماعات أفرقة العمل ومنتديات النقاش الإلكترونية بشأن مواضيع محددة، ومع أعضاء معينين من المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرهم من المشاركين في الفريق؛ ومن خلال طلب إنجاز الوثائق؛ وعن طريق التمثيل وتبادل المعلومات في المؤتمرات والإجراءات المتصلة بالحوكمة.

١٩ - وقد اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسمياً أن يُقدّم الدعمَ التقني والمالي من أجل إنشاء وإطلاق فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، وذلك في ضوء التزامه الطويل الأمد بتحسين نوعية تقييمات الحوكمة وتأثيرها وبتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات العالية الجودة عن الحوكمة على الصعيد القطري. ويمكن دعوة وكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم في مجالات خبرتها عند الاقتضاء.

٢٠ - ويُقترح عقد الاجتماع الأول للفريق في برايا، في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ويُقترح أيضا أن يعمل الفريق لفترة مدتها خمس سنوات، من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، يُجرى بعدها استعراض لتقييم مدى استمرار الحاجة إلى الفريق.

٢١ - وسيقدم الفريق تقارير إلى اللجنة الإحصائية في دوراتها لأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.

سادسا - النقاط المطروحة للمناقشة

٢٢ - اللجنة مدعوة إلى إبداء رأيها في الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة وفي اختصاصاته المقترحة.

المرفق

الاختصاصات المقترحة لفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

١ - تُنشئ اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة (''فريق برايا'') للإسهام في وضع المعايير والأساليب الدولية المتعلقة بتصنيف إحصاءات الأبعاد الرئيسية للحوكمة، وللتعاون مع هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بجوانب محددة من إحصاءات الحوكمة. ويتمثل الهدف العام لفريق برايا المقترح إنشاؤه في تشجيع البلدان على إنتاج إحصاءات عن الحوكمة استنادا إلى منهجيات سليمة ومُوثّقة.

٢ - وفي ما يلي الأهداف المحددة لفريق برايا:

(أ) أن يكون منتدى للمنظمات الإحصائية الوطنية والدولية، والوكالات الدولية، والأوساط الأكاديمية، وأفرقة البحوث، ومنظمات المجتمع المدني لتبادل الخبرات وتطويرها في مجال إحصاءات الحوكمة؛

(ب) واستعراض واقتراح مؤشرات الحوكمة وزيادة تحديدها ومواءمتها، من خلال وضع الأدلة والمبادئ التوجيهية المنهجية؛

(ج) وتوثيق الممارسات السليمة وتوفير المدخلات لوضع إطار للمؤشرات من أجل قياس ورصد الغايات والأهداف المتصلة بالسلام والحوكمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي المبادرات العالمية الأخرى؛

(د) وتقييم الطلب على إحصاءات الحوكمة لدى الجهات المستخدمة المحتملة وإبراز أفضل الممارسات في طريقة استخدامها؛

(هـ) وتقديم المشورة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز العمليات والمعايير فيما يتعلق بنشر إحصاءات الحوكمة.

٣ - وسوف يضع فريق برايا دليلاً عن إحصاءات الحوكمة لصالح المكاتب الإحصائية الوطنية، سيشمل الإطار المفاهيمي ومنهجية القياس ونشر إحصاءات الحوكمة. وسيقوم فريق برايا، تحقيقاً لهذه الغاية، بالأنشطة التالية:

(أ) حصر ما هو متاح من الحالات التي عُمد فيها إلى وضع الإطار المفاهيمي للحوكمة وقياسها باستخدام نهج مختلفة، وإخضاعها للتقييم النقدي وتجميعها؛

(ب) وحصر مدى الطلب على إحصاءات الحوكمة من لدن مختلف الجهات المستخدمة؛

(ج) والتشاور مع الخبراء بشأن مختلف الأبعاد المكونة لإحصاءات الحوكمة، فضلا عن التشاور بين المستخدمين والكيانات المسؤولة عن خطة الحوكمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(د) ووضع وثائق للمعلومات الأساسية، تشمل مبادئ توجيهية منهجية وعملية من أجل تحسين جمع وتصنيف إحصاءات الحوكمة على جميع المستويات، بما في ذلك تغطية مسائل التحديد المفاهيمي، ونوعية البيانات، وقابلية المقارنة، والمنهجية، والمصادر الممكنة، وآليات التصنيف والنشر؛

(هـ) ونشر أنشطة الفريق ومنتجاته في إطار البوابات القائمة ذات الصلة.

٤ - وسيتولى رئاسةَ الفريقِ المعهدُ الوطني للإحصاءات في كابو فيردي. وسيقوم بتمويل أمانة الفريق ما بين ثلاث إلى خمس مؤسسات، بما فيها المعهد الوطني للإحصاءات في كابو فيردي، وستعمل على دعم أنشطة الفريق، بما في ذلك وضع استراتيجية للاتصالات واستراتيجية لتعبئة الموارد. وستُنشأ كذلك لجنة توجيهية تضطلع بمهام التوجيه الاستراتيجي والتحقق من العمل التقني الذي يُنجزه الفريق.

٥ - وسيؤدي فريق برايا عمله من خلال ما يلي:

(أ) عقد اجتماعات وجها لوجه، مع جلسات تقنية (على الأقل مرة في السنة)؛

(ب) عقد اجتماعات أفرقة العمل ومنتديات النقاش الإلكترونية بشأن مواضيع محددة، ومع أعضاء معينين من الفريق؛

(ج) طلب إنجاز الوثائق؛

(د) التمثيل وتبادل المعلومات في المؤتمرات والإجراءات المتصلة بالحوكمة.

٦ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ التقني والمالي من أجل إنشاء وإطلاق فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة. ويمكن دعوة وكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم في مجالات خبرتها عند الاقتضاء.

٧ - وسيُعقد الاجتماع الأول للفريق في برايا، كابو فيردي، في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وسيعمل الفريق في البداية لفترة مدتها خمس سنوات، من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، يُجرى بعدها استعراض لتقييم مدى استمرار الحاجة إلى فريق برايا.

٨ - وسيقدم فريق برايا تقارير إلى اللجنة الإحصائية في دوراتها لأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.